" طرق كشف علة دخول حديث في حديث عند المحدثين "

إعداد

د / معاذ ابراهيم عودة العوايشة

محاضر غير متفرغ في عدد من الجامعات الاردنية -
تخصص الحديث الشريف وعلومه

د/ بلال محمود بلال محمود محمد ابوقدوم.

عميد كلية الشريعة-جامعة عمان العربية

د/ عبدالله طه محمد أبوشاور

عضو هيئة تدريس جامعة عمان العربية

" طرق كشف علة دخول حديث في حديث عند المحدثين "

معاذ ابراهيم عودة العوايشة

قسم الحديث وعلومه في عدد من الجامعات الاردنية

البريد الإلكتروني : moath-75@hotmail.com

بلال محمود بلال محمود محمد ابوقدوم.

قسم الحديث وعلومه –جامعة عمان العربية

البريد الإلكتروني : Belal-abuqadoom@aau.edu.jo

عبدالله طه محمد أبوشاور

قسم الحديث وعلومه جامعة عمان العربية

الملخص :

إن علم العلل من أدق علوم الحديث الشريف لذا اعتنى به النقاد عناية خاصة وكان لهم في الكشف عن هذه العلل طرائقهم الدقيقة ، وتعاقب الحديثين من أهم القرائن الدالة على دخول حديث في حديث إذ يزيغ بصر المحدث أثناء التحديث فيدخل حديثاً في آخر، ويصعب معرفة ذلك دون الاطلاع على نسخة المحدث. وتتبع مرويات الراوي ، مع النظر في ترجمته ، وجمع الطرق للحديث الواحد من أعظم ما يعين الباحث لمعرفة الحديث الذي حصل فيه التداخل وفي أي جزء منه ، وما السبب لحصول ذلك التداخل . وتعد علة دخول حديث في حديث واحدة من أدق هذه العلل فاستعمل لها النقاد من طرق الكشف عن وقوعها ما اتفقت به مع غيرها من العلل كجمع طرق الحديث الواحد وتتبع مرويات الراوي وطرق أخرى خاصة بهذه العلة كقرينة التعاقب في أصل الشيخ أو المحدث أو غيرها من الطرق كل ذلك باستعمال المنهج الاسقرائي للنصوص ومن ثم تحليلها مع الخلوص بأهم النتائج والتوصيات .

الكلمات المفتاحية: حديث في حديث، كشف علة التداخل ،إسناد في إسناد، تداخل الأحاديث، تداخل الأسانيد، تداخل المتون.

Methods of detecting the reason for the inclusion of a hadith " "in a hadith among the hadith scholars

Moaz Ibrahim Odeh Awaisha
Department of Hadith and its sciences in a number of Jordanian universities
Email: moath-75@hotmail.com
.Bilal Mahmoud Bilal Mahmoud Muhammad Abu Qadoum
Department of Hadith and its Sciences - Amman Arab University
Email: Belal-abuqadoom@aau.edu.jo
Abdullah Taha Muhammad Abu Shawar
Department of Hadith and its Sciences, Amman Arab University

Abstract

Awaisha, Moaz Ibrahim. Methods of detecting the reason for entering a hadith in a hadith among the hadith scholars, 2013 AD.

The knowledge of ills is one of the most accurate sciences of the noble hadith, so the critics took special care of it, and they had their precise methods in revealing these ills, and the succession of the two hadiths is one of the most important clues indicating the entry of a hadith into a hadith, as the view of the speaker deviates during the update and inserts a hadith into another, and it is difficult to know that without View the updated version. Tracking the narrator's narrations, while examining his translation, and collecting methods for a single hadith is one of the greatest things that help the researcher to know which hadith overlapped and in which part.

and what is the reason for this interference. The reason for the inclusion of a hadeeth in a hadeeth is one of the most accurate of these reasons, so the critics used for it the methods of revealing its occurrence that agreed with other reasons, such as collecting the methods of one hadith and tracking the narrator's narrations and other methods specific to this reason, such as the presumption of succession in the origin of the sheikh or the hadeeth, or other ways. This is done by using the inductive method of the texts and then analyzing them with the conclusion of the most important results and recommendations.

KeyWords: Hadith Into Another, Flaw Detection Interference, (Isnad Into Another) Attribution In Assigning, Overlapping The Ahadith, Overlapping The Asanid, Overlapping Narratives.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

هذا الموضوع هو أحد المواضيع المتعلقة بعلم علل الحديث الشريف والذي هو من أدق العلوم وأكثرها حاجة للنظر والبحث ولاسيما في هذه العلة الخاصة بدخول متن حديث في متن حديث آخر أو إسناد حديث في إسناد حديث آخر أو تركيب إسناد حديث لمتن حديث آخر مما يقع بسبب وهم الرواة أو خطئهم أو تعمد آخرين بقصد السرقة أو الوضع أو سواه ، فكان لا بد من دراسة نظرية توضح طرق كشف هذه العلة ولا سيما الخاصة ، تُستخلص هذه الدراسة من خلال تطبيقات النقاد على الأحاديث التي وقعت فيها هذه العلة وأحكامهم ودراسة ذلك مقروناً بالأمثلة مع استخلاص النتائج والتوصيات.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في إظهار هذه العلة بشكل مستقل ولا سيما بما تميزت به من أسباب خاصة لوقوعها تحتاج من الناقد مزيد تنبه واستعمال طرق خاصة بها دون غيرها للكشف عنها وإظهار ذلك من خلال التطبيق العملي واستخدام المنهج الاستقرائي والتحليلي كوسيلة للتوصل إلى هذه الغاية .

الدراسات السابقة :

لا يوجد في هذا الموضوع – حسب علمي – دراسة خاصة بهذا الموضوع أفردته بالتصنيف أو التأليف ، لكن هنالك إشارة من النقاد لطرق كشف العلة بشكل عام في كتب المصطلح غالبا ، وهي تشترك مع هذه العلة في عدد من الصور وتخالفها في غيرها .

منهجية البحث :

يقوم البحث على منهجين:

المنهج الاستقرائي حيث يتم استقراء أكثر المواطن التي نص فيها العلماء على دخول حديث في حديث بلفظ صريح أو غير صريح .

ثم دراستها دراسة تحليلية لمعرفة طرق النقاد في تلمس هذه العلة والكشف عنها ثم استخلاص النتائج .

خطة البحث :

المبحث الأول : جمع الطرق للحديث الواحد ومقارنتها .

المبحث الثاني : القرائن الدالة على وقوع هذه العلة .

المطلب الأول : تعاقب الحديثين المتداخلين أو تجاورهما في نسخة المحدث أي في أصله :

المطلب الثاني : وسم النقاد للراوي بإدخاله الأحاديث أو يدخل عليه فيلقن أو السرقة أو التحديث بالأباطيل والمناكير أو القلب أو ما شابه ذلك .

المطلب الثالث : التفرد والمخالفة.

المطلب الرابع : وجود لفظ لأحد النقاد غير مباشر أو غير صريح يشعر بإمكان وجود هذه العلة.

المبحث الثالث : الرجوع إلى أصول المحدثين .

المبحث الرابع : تتبع مرويات الراوي .

النتائج والتوصيات .

تمهيد :

إن التعريف المقترح لعلة دخول حديث في حديث هو:

"دمج حديثين أو شيء منهما خطأً أو عمداً لراويين مختلفين على وجه غير صحيح ليصيرا حديثا واحدا".

فالتداخل بين حديثين علة من العلل التي تنبه النقاد لوقوعها من الرواة على سبيل الخطأ من أولئك الرواة ، لزيغ بصر أحدهم أثناء التحديث من أصله ، أو تساهله أثناء المذاكرة ، أو تشابه ألفاظ حديثين عليه أو اسنادين ، وقد يقع ذلك على وجهٍ متعمدٍ بقصد الوضع في الحديث أو الكذب، وكل ذلك يقع بصورٍ شتى ، فقد يدخل إسنادٌ في إسنادٍ أو متنٌ في متنٍ ، أو يساق متن حديثٍ لإسناد آخر، وهكذا في صور شتى لهذه العلة ، فتصدى النقاد لكشف هذه العلة في الأحاديث بطرقٍ شتى يعرض لها هذا البحث في طياته لكن ، لابد أولاً أن يعلم أن طريق الكشف عن العلة والقرائن الدالة على ذلك منها ما هو مشترك بين العلل؛ وهو سبيل استعمله النقاد للكشف عن العلل بعمومها، ومنها ما هو خاص بهذه العلة، فإنك إذا أردت التوصل لأي علة من العلل لابد لك من جمع الطرق والمقارنة بينها ومعرفة المدار وموطن الخلاف بين الرواة في الطرق، وهكذا حتى يتضح لك موطن العلة، وقد تستدل على من كان سبباً في هذه العلة من الرواة، ولقد أكد النقاد على ذلك في عباراتهم؛ فها هو ابن الصلاح في المقدمة ينقل شيئا من ذلك فيقول عن العلة :

(ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك يغلب على ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه.....؛ ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه.

قال الخطيب أبو بكر:

السبيل إلى معرفة علة الحديث: أن يجمع من طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط، وروي عن علي بن المديني قال:الباب إذا لم تجمع طرقه لم يثبت خطؤه) [١]

وقد تكون القرينة خاصة بهذه العلة – أقصد علة التداخل – دون سواها كتنصيص بعض النقاد اجتهاداً منهم على أن الحديث الفلاني دخل في الحديث الفلاني، أو أن هذا الحديث جاء عقب ذاك فكان سبباً في تداخلهما وهكذا، ومن الطرق الكاشفة لهذه العلة والقرائن الدالة عليها ما سيأتي في المطالب التالية:

المبحث الأول :

جمع الطرق للحديث الواحد ومقارنتها:

إن جمع طرق الحديث كما سبق وسيلة مشتركة للكشف عن هذه العلة وسواها، وهي تبين موطن الخلاف بين رواة الطرق، وبدراسة مراتبهم بالإضافة لما سبق يمكن التوصل إلى موطن العلة وسببها وصورتها، فهاهو ابن أبي حاتم يرد على أبي زرعة في حكمه على حديث بالخطأ بجمع الطرق والاستدلال به على صحة الحديث وخلوه من علة دخول حديث في حديث :

١-مثال :

"حديث: محمد بن عبد الرحيم المعروف بـ " صاعقة "، عن أبي المنذر إسماعيل بن عمر، عن ورقاء، عن سعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: "لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط ولا بول؛ ولكن شرقوا أو غربوا".

أخرجه: الطبراني [٢] وابن عدي في الكامل [٣] والدارقطني [٤] والخطيب في تاريخ بغداد [٥]

قال الدارقطني في "العلل": "لم يحدث به . فيما أعلم . إلا صاعقة".

وقد بين الإمام ابن عدي وجه الخطأ في رواية هذا المتن بهذا الإسناد، فقال بعد أن ذكر بعقبه بهذا الإسناد متن: "من صام رمضان، وأتبعه بست من شوال، فهو صائم الدهر".

قال ابن عدي: "حديث سعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب: "من صام رمضان"، فهو مشهور، ومدار هذا الحديث عليه؛ قد حدث به عنه: يحيى بن سعيد أخوه، وشعبة، والثوري، وابن عيينة، وغيرهم من ثقات الناس".

قال: "وحديث ورقاء، عن سعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ : "لا تستقبلوا القبلة"، فهو غريب؛ غريب هذا المتن بهذا الإسناد؛ لأن بهذا الإسناد لا يعرف إلا "من صام رمضان"، وفي حديث ورقاء قد جمع بين المتنين "لا تستقبلوا القبلة"، وهو غريب، و"من صام رمضان" ،وهو مشهور" ا هـ" (٦).

فلولا جمع ابن عدي لطرق الحديث لما عرف أن مدار الحديث على سعد بن سعيد ولما عرف أن يحيى وشعبة والثوري وابن عيينة وغيرهم من ثقات الناس رووه عن سعد وأن متن (لا تستقبلوا القبلة) ليس لهذا الإسناد والله أعلم.

ومن أمثلة جمع الطرق لبيان علة التداخل:

٢-مثال آخر :

ما أورده العقيلي في الضعفاء حيث قال:" حدثنا أحمد بن منصور النيسابوري بالري قال: حدثنا محمد بن عمرو بن عثمان بن أبي صفوان الثقفي قال: حدثنا أبي قال: حدثنا سفيان عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

(صفقتان في صفقة ربا). موقوف هذا أولى.

وأما: (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسباغ الوضوء) فلا أصل له بهذا الإسناد من حديث الثوري، وقد روي بغير هذا الإسناد كأنه حديث دخل في حديث، والمتن يروى بغير هذا الإسناد بخلاف هذا اللفظ " [٧].

أما حديث ابن مسعود عن النبي:(صفقتان في صفقة ربا) فقد أخرجه : أحمد [٨] والبزار [٩] من طريق شريك عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله، عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه الطبراني في الأوسط [١٠] من طريق ابن سماك عن أبيه به .

والعقيلي [١١] عن سفيان عن سماك به وقال: الموقوف أولى.

وأخرجه موقوفاً ابن حبان [١٢] من طريق شعبة عن سماك به ، موقوفا على ابن مسعود .

وابن خزيمة [١٣] من طريق عمرو بن عثمان، عن سفيان، عن سماك به، ومن هذه الطريق: ابن عساكر [١٤].

وأخرجه عبدالرزاق من طريق سفيان [١٥] ومن طريق إسرائيل عن سماك به .

وأخرجه العقيلي [١٦] والطبراني في الكبير [١٧] من طريق أبي نعيم، عن سفيان به.

وأخرجه أبو عبد القاسم بن سلام، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان به كما أشار لذلك صاحب نصب الراية [١٨] .

والصحيح في الحديث الوقف كما أشار لذلك العقيلي ولكثرة من رواه عن سفيان موقوفا، وقد توبع سفيان بأسانيد صحيحة موقوفا من إسرائيل وشعبة ولا يقوى من خالفهم على ذلك كشريك، ولاسيما أن شعبة وسفيان ممن روى عن سماك قديما قبل اختلاطه والله أعلم.

وللحديث شواهد من رواته أبي هريرة وابن عمر وعبدالله بن عمرو.

أما حديث الأمر بإسباغ الوضوء:

فهو حديث ابن عباس لا ابن مسعود، وليس له أصل من حديث ابن مسعود كما أشار لذلك أهل العلم فقد أخرج حديث ابن عباس:

أحمد في المسند [١٩] والترمذي في العلل الكبير [٢٠] والطبراني في الكبير [٢١] والبيهقي في الكبرى [٢٢] من طريق سفيان عن أبي الجهضم عن عبيد الله بن عباس عن ابن عباس.

وأخرجه ابن ماجة [٢٣] وابن خزيمة [٢٤] والدارمي [٢٥] ما جاء في إسباغ الوضوء والنسائي في الكبرى [٢٦] الأمر بإسباغ الوضوء من طريق حماد بن زيد عن أبي الجهضم به.

وأخرجه الترمذي في السنن [٢٧] من طريق ابن علية، عن أبي الجهضم به، وقال عقبه: وفي الباب عن علي، وهذا حديث حسن صحيح، وروى سفيان الثوري هذا عن أبي جهضم فقال: عن عبيد الله بن عبد الله ابن عباس عن ابن عباس قال: وسمعت محمدا يقول: حديث الثوري غير محفوظ ووهم فيه الثوري، والصحيح ما روى إسماعيل بن علية وعبد الوارث بن سعيد، عن أبي جهضم، عن عبدالله بن عبيد الله بن عباس، عن ابن عباس.انتهى كلامه.

وأخرجه من طريق ابن علية أيضا ابن خزيمة [٢٨] باب الأمر بإسباغ الوضوء.

وأخرجه ابو داوود من طريق عبدالوارث عن أبي جهضم به في السنن [٢٩] .

وأخرجه من طريق عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس الطبراني في الكبير [٣٠] وأخرجه الطبراني في الأوسط [٣١] عن ابن مسعود من طريق أحمد عن محمد بن عثمان عن ابيه، عن سفيان، عن سماك، عن عبد الرحمن بن مسعود، عن ابيه مرفوعا ثم قال عقبه: لم يرو هذا الحديث

عن سفيان إلا عثمان تفرد به ابنه.فدل أن الحديث لاأصل له من هذه الطريق وليس هو حديث ابن مسعود.

وممن أورد الحديث المزي في تهذيب الكمال [٣٢] ، ثم قال بعدما ذكر كلام البخاري : وفي نسبة الوهم إلى الثوري نظر فإن حماد بن سلمة رواه عن أبي جهضم مثل رواية الثوري وكذلك رواه محمد ابن عيسى الطباع عن حماد بن زيد .

لقد عصب العقيلي الجناية بعمرو بن عثمان بن أبي صفوان الثقفي، وذكر أنه لايتابع في روايته عن الثوري حديث ابن مسعود بلفظ: (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسبغ الوضوء.....). فقد روى الحديث سفيان روى عن سماك عن عبد الرحمن عن أبيه، وتابعه على ذلك جمع، ولم يذكروا الإسباغ، وقد روى الحديث عن سفيان بن مهدي وأبو نعيم وعبد الرزاق، ولم يأت أحد بذكر الإسباغ في هذا الحديث إلا ما كان من عمرو بن عثمان إذ جاءت هذه الزيادة من طريقه؛ وهي غلط، إذ إسناد حديث الإسباغ من رواية ابن عباس، لا ابن مسعود، وهو من طرق أخرى غير هذا الطريق ، ولم أجد لعمرو هذا سوى هذا الحديث.

وهكذ ظهر لنا جلياً أهمية جمع الطرق للكشف عن علة دخول حديث في حديث، إذ دخل إسناد حديث في متن حديث لإسناد آخر، واستطعنا تمييز ذلك بجمع الطرق، والكشف عن مواطن اختلاف الرواة، ومن الذي تفرد منهم، وما هي ألفاظ المتون التي حصل الخلاف عليها، والزيادات، وتم الحكم من خلال المقارنة بالأعداد ومراتب الرواة فتم المقصود وتحصل الحكم ولله الأمر.

المبحث الثاني : القرائن الدالة على وقوع هذه العلة :

إن القرائن أمارات تدل على العلة لا على سبيل القطع، وقد يكون بعضها أشد دلالة من بعض، وتظهر هذه القرائن من خلال البحث والنظر، كما أنها كما سلف بعضها مشترك مع بقية العلل وبعضها خاص بهذه العلة موضوع البحث ومن هذه القرائن مثلا:

أولاً : تعاقب الحديثين المتداخلين أو تجاورهما في نسخة المحدث أي في أصله:

قد يتعاقب الحديثان في أصل المحدث، فيحدث بعد ذلك فيزيغ بصره، فإذا به يسوق إسناد الحديث الأول لمتن الحديث الثاني، أو العكس، وهكذا يدخل الحديثين في بعضهما، والتوصل إلى الكشف عن العلة بهذه الطريقة يحتاج منا إلى النظر في أصل المحدث، وهذا أمر لا يتيسر، وقد ينقل لنا أحد الثقات ممن رأى أصل ذلك المحدث أن الحديثين متعاقبان في أصله مما يجعلنا نغلب حصول الوهم منه في إدخاله أحد الإسنادين على متن الآخر خطأ ومثال ذلك:

١-مثال :

قال الخطيب:

" ومن الأحاديث الباطلة المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم التي دونت عن رواتها ووقفنا على عللها:

حديث أخبرناه أبو الحسن أحمد بن علي بن الحسين التوزي من أصل كتابه قال: نا أبو الحسين محمد بن المظفر، الحافظ، نا أبو الحسن محمد بن أحمد بن صالح، نا عبيد الله بن محمد بن سليمان الأزدي، نا حبيب بن إبراهيم، نا شبل بن عباد المكي، عن عبد الله بن ذكوان عن الأعرج عن أبي هريرة: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ما عزت النية في الحديث إلا لشرفه) [٣٣] ، وهذا الكلام لا يحفظ عن النبي صلى الله

عليه وسلم بوجه من الوجوه، وإنما هو قول يزيد بن هارون، وقد وهم شيخنا ابن التوزي فيه، وذلك أنه دخل له الإسناد الذي سقناه في كلام يزيد، وسقط عليه ما بينهما؛ وهو متن الحديث وما بعده من الإسناد إلى كلام يزيد بن هارون، وحصل عنده الحديث على ما أخبرنا به، وقد سمعناه من غيره عن ابن المظفر على الصواب:

أخبرنا علي بن محمد بن الحسين السمسار، أنا محمد بن المظفر الحافظ، نا أبو الحسن بن محمد ابن أحمد بن الهيثم بن صالح، نا عبيد الله بن محمد بن سليمان الأزدي، نا حبيب بن إبراهيم، نا شبل بن عباد المكي عن عبد الله بن ذكوان عن الأعرج عن أبي هريرة: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قطع الذين سرقوا لقاحه وسمل أعينهم بالنار عاتبه الله في ذلك فأنزل:

﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ إلى آخر الآيات).

وأخبرنا علي بن محمد بن الحسن، أنا محمد بن المظفر، أنا محمد بن أحمد بن الهيثم، نا عبيد الله بن محمد بن سليمان، نا حبيب بن إبراهيم، نا مالك بن أنس، ونافع بن أبي نعيم عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله.

وأخبرنا علي، أنا محمد، نا عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي الحجاج، نا جعفر ابن نوح، نا محمد بن عيسى قال: سمعت يزيد – هو ابن هارون – يقول: (ما عزت النية في الحديث إلا لشرفه)، كان الحديثان الأولان والحكاية في كتاب شيخنا أبي الحسن السمسار متوالية كما سقناها فكتب شيخنا ابن التوزي إسناد الحديث الأول، وخرج منه إلى كلام يزيد بن هارون، وترك ما بينهما ومثل قصة هذا الحديث قصة الحديث الذي:

أخبرناه أبو نعيم الحافظ، نا أبو الحسن علي بن أحمد بن علي الوراق المصيصي، نا أحمد بن خليد الحلبي، نا يوسف بن يونس الأفطس، نا سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إذا كان يوم القيامة دعا الله بعبد من عباده فيوقف بين يديه فيسأله عن جاهه كما يسأله عن ماله)، وهذا الحديث لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه ورجال إسناده كلهم ثقات.

وحدثني عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي، أن أبا الحسن الدارقطني ذكر هذا الحديث فقال: يوسف بن يونس الأفطس ثقة، وهو أخو أبي مسلم المستملي، وأحمد بن خليد ثقة أيضا.

قال أبو الحسن: وحدثني الحسن بن أحمد بن صالح الحافظ الحلبي أن هذا الحديث كان في كتاب أحمد بن خليد عن يوسف بن يونس عن سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، وقد درس متنه ودرس إسناد الحديث الذي بعده وبعد هذا الكلام، فكتبه بعض الوراقين عنه، وألزق إسناد حديث سليمان بن بلال إلى هذا المتن".[٣٤]

٢-مثال آخر :

قال ابن عساكر في ترجمة إبراهيم بن آزر:

" أخبرنا أبو القاسم علي بن إبراهيم الحسيني، أنا أبو الحسين بن أبي نصر، أنا أبو القاسم بن المقاسم الميانجي، أنا علي بن الحسن بن سلم، نا عمر بن شبة النمري، نا حسين بن حفص الأصبهاني، نا سفيان عن زبيد عن مرة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إنكم تحشرون حفاة عراة غرلاً ، وإن أول الخلائق يكسى يوم القيامة إبراهيم عليه السلام، وإن ناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال، فاقول: أصحابي أصحابي

فيقال: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم، فأقول كما قال العبد الصالح: (وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم – إلى قوله – العزيز الحكيم).

قال علي: هذا عندي دخل لعمر بن شبة حديث في حديث هذا مشهور: الثوري عن المغيرة بن نعمان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس" [٣٥].

وذكره أيضاً ابن حجر في تهذيب التهذيب فقال:

"وروى عمر بن شبة هذا عن الحسين بن حفص عن سفيان الثوري عن زبيد عن مرة عن عبد الله ابن مسعود مرفوعاً : إنكم محشورون إلى الله حفاة عراة غرلاً وإن أول الخلائق تكسى إبراهيم: الحديث، ورواه عن علي بن الحسين بن مسلم الحافظ وقال: هذا عندي دخل لعمر بن شبة حديث في حديث، وهذا مشهور عن المغيرة، عن الثوري، عن المغيرة بن النعمان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قلت: كذلك أخرجه البخاري عن محمد بن كثير، عن الثوري، عن المغيرة، والإسناد الأول خطأ".[٣٦]

ذكر ابن عساكر وعنه ابن حجر وسواه عن علي بن الحسين أن عمر بن شبة أدخل حديثاً في حديث، ولم يذكره لأعرف أي حديث عنى ابن عساكر، لولا ما وجدته في علل ابن أبي حاتم، حيث إن هذا الإسناد – أعني إسناد ابن مسعود: سفيان عن زيد عن مرة عن عبد الله – رُوى به عدداً من الأحاديث، لكن حُلَّ الإشكال بما في علل ابن أبي حاتم حيث قال محمد: سمعت أبي وذكر حديثاً رواه عمر بن شبة عن الحسين بن حفص عن سفيان عن زيد عن مرة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إنكم محشورون حفاتاًعراةً غرلاً ، وأول من يكسى إبراهيم عليه السلام، وإن أناسا من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال فأقول أصحابي.....)، وذكر الحديث.

قال أبي: هذا غلط، رواه سفيان عن المغيرة بن النعمان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً قال أبو محمد: بلغني في كتاب الحسين عن الثوري عن زبيد عن مرة عن عبد الله في قوله: (اتقو الله حق تقاته) وعلى أثره الثوري، عن المغيرة بن النعمان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (إنكم محشورون) فدخل لعمر بن شبة إسناد حديث الأول في متن حديث الثاني"[٣٧].

ولكن عبارة ابن أبي حاتم بقوله: بلغني، لا تفي بالجزم أن هذا هو الحديث المقصود مع أنه سبب محتمل، ولا سيما وقد رويت مثل هذه العبارة بسند ضعيف عن ابن عباس كما ورد معنا في التخريج، فهذا مرجح آخر أن يكون هذا المتن (يذكر فلانين....) هو المراد والله أعلم، وكان سبب وحصول وهم وخطأ ابن شبة حيث زاغ بصره فأدخل حديثاً في حديث في بعضهما؛ لتعاقبهما في الكتاب.

يضاف لذلك ما قاله البزار في مسنده [٣٨]: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه، وأحسب أن عمر بن شبة أخطأ فيه؛ لأنه لم يتابعه عليه أحد وأنه عند الثوري هذا الكلام عن المغيرة بن النعمان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وأحسب أن يكون دخل له متن حديث في إسناد حديث، وليس عند الثوري، عن زبير، عن مرة، عن عبد الله حديثاً مسنداً .

لقد اتضح مما مضى أن تعاقب الحديثين كان قرينة استدل بها أبو حاتم على تداخل حديثين، ويبقى ما ذكرنا في بداية هذا المبحث أن القرينة ترجح الظن للوصول إلى العلة وسببها، وقد لاتكون سبباً في القطع بذلك؛ كما هو الحال هنا في هذا الحديث كما بينا، والله الموفق.

ومن القرائن:

ثانياً : وسم النقاد للراوي بإدخاله الأحاديث أو يدخل عليه فيلقن أو السرقة أو التحديث بالأباطيل والمناكير أو القلب أو ما شابه ذلك :

إن من القرائن التي تدل الباحث على دخول حديث في حديث وجودُ راوٍ عرف بإدخاله الأحاديث، أو قيل فيه: يدخل عليه فيلقن، أو عرف بالسرقة أو التحديث بالأباطيل والمناكير أو القلب أو ما شابه ذلك في عدد من الأحاديث، ويظهر ذلك من خلال مروياته، ولاسيما التي يسوقها المصنفون في التراجم، وعلى سبيل الخصوص النقاد منهم كابن عدي وسواه، وقد يعرف بالسرقة أوالقلب مما يجعل الباحث يزيد في النظر في فعل هذا الراوي وتكون لديه قرينة تشعره بإمكان حصول ذلك التداخل من قبل هذا الراوي ،وإليك أمثلة لذلك أوردها العلماء في تراجم هؤلاء الرواة:

١-مثال :

قال المزي:

"(خد س ق): محمد بن عقيل بن خويلد بن معاوية بن سعيد بن أسد بن يزيد الخزاعي

أبو عبد الله النيسابوري. كان من أعيان علماء نيسابور. وجدّه أسد بن يزيد له صحبة ". اهـ

وقال المزي:

"قال الحاكم أبو أحمد الحافظ: " حدث عن حفص بن عبد الله بحديثين لم يتابع عليهما ويقال: دخل له حديث في حديث، وكان أحد الثقات النبلاء ".

وقال الحاكم أبو عبد الله الحافظ:

محمد بن عقيل من أعيان العلماء الصالحين المنسوب إليه المسجد والمنارة على سكة حرب، وفي أعقابه جماعة من المحدثين.

وقال النسائي:

ثقة، وذكره ابن حبان في كتاب " الثقات "، وقال: ربما أخطأ، حدث بالعراق بمقدار عشرة أحاديث مقلوبة ".[٣٩]

٢-مثال آخر:

قال ابن عدي:

"عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم مصري يحدث عن الفريابي وغيره بالبواطيل، ثنا محمد ابن الفضل البزاز بحلب، ثنا عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، ثنا الفريابي، عن سفيان الثوري، عن شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد، عن صخر الغامدي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تسبوا الأموات فتؤذوا الأحياء)، ويروي شعبة هذا الحديث عن الأعمش، عن مجاهد، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فأحسن ظننا بابن أبي مريم أنه دخل له حديث في حديث إن لم يكن تعمد، وإنما بهذا الإسناد: (بارك لأمتي في بكورها) ثنا محمد بن الفضل، ثنا عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم ثنا جدي، ثنا عبد الله بن وهب عن ابن جريج عن عبد الكريم سمعت أبا عبد الرحمن السلمي يقول: حدثني عثمان بن عفان أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (خيركم من تعلم القرآن وعلمه) [٤٠]، وهذا من حديث ابن جريج بهذا الإسناد، ولا يرويه غير ابن وهب، ولا أعلم يرويه عن ابن وهب غير ابن أبي مريم، ولا أعرفه إلا من حديث ابن ابنه عنه، ثنا الحسن بن علي النيسابوري بمصر، ومحمد بن حمدون بن خالد بنيسابور قالا: ثنا عبد الله بن سعيد بن أبي مريم، ثنا جدي، ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس في قوله: (وشاورهم في الأمر) قال: أبو بكر وعمر، قال الشيخ: وهذا الحديث ليس بمحفوظ عن ابن عيينة وعبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم هذا، إما

أن يكون مغفلاً لا يدري ما يخرج من رأسه أو يتعمد فإني رأيت له غير حديث مما لم أذكره أيضا ها هنا غير محفوظ ".[٤١]

٣-مثال آخر:

وقال ابن عدي:

"محمد بن زياد الأسدي منكر الحديث عن الثقات، ثنا عبد الصمد بن سعيد الكندي، ثنا الحسين ابن خالد بن سعيد الطائي ابن أخت ابن عوف، ثنا محمد بن زياد الأسدي، ثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا يعلق الرهن)، وهذا حديث منكر بهذا الإسناد، وإنما يروي مالك هذا الحديث في الموطأ عن الزهري عن سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا، وقد وصل عن مالك، وقد روي عن مالك عن الزهري عن أنس وهذا باطل دخل لمن رواه حديث في حديث، ومحمد بن زياد الأسدي لا أعرفه إلا في هذا الحديث وليس بالمعروف ".[٤٢]

فتبين من تراجم هؤلاء الرواة أن مروياتهم مظنة لمثل هذا النوع من العلل، والله أعلم.

ومن القرائن:

ثالثاً : التفرد والمخالفة:

إن تفرد الراوي في روايته لحديث مدعاة للنظر في مرتبته وحاله، وهل يحتمل تفرده أم لا يحتمل، فإن كان من الثقات الأثبات المحتمل تفردهم مع عدم وجود المخالفة حمل الحديث على الصحة، لكن هذا التفرد يدعو الباحث للنظر والتأمل والتنقيب، فإذا جاء الحديث غريبا من رواية راو تفرد به كان ذلك أدعى للنظر والتأمل، ولعل ذلك الراوي المتفرد هو سبب الوقوع في العلة وهما منه أو خطأ أو سواه، وهذا الأمر ليس للحديث عن علة دخول حديث في حديث فحسب، بل هو أمر مشترك في العلل وقرينة تدل على وقوع العلة، فإن حوى ذلك التفرد مخالفة كان أشد في الإشعار

بإمكان وقوع العلة، مع ما يرافق ذلك من النظر في مراتب الرواة وموضع مخالفتهم، وسواه مما يعين على الترجيح والوصول للصواب في شأن الرواية ومثال ذلك:

١-مثال :

قال ابن حجر في ترجمة هشام بن عبيد الرازي:

"روى عن مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً : (مثل أمتي مثل المطر لا يدري أوله خير أم آخره)، حدثناه جعفر بن إدريس القزويني بمكة، ثنا حمدان بن المغيرة عنه ،وروى عن ابن أبي ذئب، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا: (الدجاج غنم فقراء أمتي، والجمعة حج فقرائها) حدثنا عبد الله بن محمد القيراطي، ثنا عبد الله بن يزيد محمش عنه قلت: كلاهما باطلان، انتهى، وقال ابن أبي حاتم: يحتج بحديثه، قلت: والحديث الذي أورده له ابن حبان عن ابن أبي ذئب خطأ بلا شك، فينظر فيمن دونه، وأما الخبر الذي أورده له عن مالك فقد ذكر الدارقطني في الغرائب أنه تفرد به عن مالك وأنه وهم فيه ودخل عليه حديث في حديث".(٤٣)

٢-مثال آخر:

وقال في شرحه لحديث البراء:

عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال: ضحى خال لي يقال له: أبو بردة قبل الصلاة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: شاتك شاة لحم فقال: يا رسول الله ! إن عندي داجنا جذعة من المعز قال: اذبحها ولن تصلح لغيرك، ثم قال: من ذبح قبل الصلاة فإنما يذبح لنفسه، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين".....، ففي حديث عقبة بن عامر كما تقدم قريباً : "ولا رخصة فيها لأحد بعدك"، قال البيهقي: إن كانت هذه الزيادة محفوظة كان هذا رخصة لعقبة كما رخص لأبي

بردة.....، وتمسك بعض المتأخرين بكلام ابن التين فضعف الزيادة، وليس بجيد، فإنها خارجة من مخرج الصحيح، فإنها عند البيهقي من طريق عبد الله البوشنجي أحد الأئمة الكبار في الحفظ والفقه وسائر فنون العلم، رواها عن يحيى بن بكير عن الليث بالسند الذي ساقه البخاري، ولكني رأيت الحديث في "المتفق للجوزقي" من طريق عبيد بن عبد الواحد ومن طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان كلاهما عن يحيى بن بكير وليست الزيادة فيه، فهذا هو السر في قول البيهقي: إن كانت محفوظة، فكأنه لما رأى التفرد خشي أن يكون دخل على راويها حديث في حديث".(٤٤)

٣-مثال آخر:

وقال البيهقي في السنن الكبرى له:

" ورواه محمد بن طريف، عن ابن فضيل، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا بأس ببيع خدمة المدبر إذا احتاج) أخبرناه أبو عبد الله الحافظ، أنبأ أبو الوليد، ثنا أبو جعفر محمد بن ذريح العكبري، ثنا محمد بن طريف، ثنا محمد بن فضيل، ثنا عبد الملك؛ وهذا خطأ من ابن طريف.

أخبرنا أبو بكر بن الحارث الفقيه، أنبأ أبو الحسن الدارقطني الحافظ قال عقيب هذا الحديث: هذا خطأ من ابن طريف، والصواب: عن عبد الملك عن أبي جعفر مرسلاً : قال الشيخ رحمه الله: محمد ابن طريف – رحمنا الله وإياه – دخل له حديث في حديث؛ لأن الثقات إنما رووا عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر: (أن رجلا أعتق غلاماً عن دبر منه ولم يكن له مال غيره فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فبيع بتسعمائة أو بسبعمائة)".(٤٥)

فجعل مخالفته للثقات قرينة على وقوعه في الخطأ وادخاله حديثا في حديث، والله اعلم.

ومن القرائن:

رابعاً : وجود لفظ لأحد النقاد غير مباشر أو غير صريح يشعر بإمكان وجود هذه العلة:

وهذا لا يكون إلا في الألفاظ غير الصريحة وغير المباشرة والتي تكون مظنة وجود علة التداخل وقد تكون العلة سواها ومن أمثلة ذلك قول الناقد:" هذا حديث فلان وليس حديث فلان"، " لا أصل له بهذا الإسناد "، " هذا منكر بهذا الإسناد "، "هذا ليس من حديث فلان "، "هذا حديث منكر وإنما يعرف عن فلان " ليس من ذلك شيء إنما أراد حديث فلان " مثال ذلك:

قول الناقد: "فهذا الحديث المعروف أصح عند أهل الحديث بهذا الإسناد".

١-مثاله:

عند الترمذي في العلل الصغير:

"حدثنا عبد الله بن أبي زياد وغير واحد قالوا: حدثنا شبابة بن سوار، حدثنا شعبة، عن بكير بن عطاء، عن عبد الرحمن بن يعمر: (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء والمزفت)

هذا حديث غريب من قبل إسناده، لا نعلم أحدا حدث به عن شعبة غير شبابة. وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من أوجه كثيرة: (أنه نهى أن ينتبذ في الدباء والمزفت) [٤٦].

وحديث شبابة إنما يستغرب لأنه تفرد عن شعبة.

وقد روى شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد عن بكير بن عطاء، عن عبد الرحمن بن يعمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (الحج عرفة) [٤٧]. فهذا الحديث المعروف أصح عند أهل الحديث بهذا الإسناد " [٤٨].

٢-مثال آخر:

قول الناقد: "ليس له من حديث فلان أصل ولم يتابع الشيخ على هذا الحديث، وإنما رواه فلان عن فلان، عن فلان، عن فلان، عن فلان(صحابي اخر) عن النبي عليه السلام بهذا اللفظ".

مثاله عند العقيلي في الضعفاء:

"أيوب بن منصور الكوفي في حديثه وهم، حدثنا محمد بن عيسى قال: حدثنا عبد الملك بن محمد الرقاشي قال: حدثنا أيوب بن منصور، عن علي بن مسهر، عن هشام بن عروة، عن أيوب ،عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم يتكلم به أو يعمل به)، قال: ليس له من حديث هشام بن عروة أصل، ولم يتابع الشيخ على هذا الحديث وإنما رواه علي بن مسهر هذا عن مسعر عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام بهذا اللفظ" [٤٩].

٣-مثال آخر:

قول الناقد: " هذا المتن بهذا الإسناد باطل".

مثاله:حديث القرقساني، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيد الله، عن عبد الله، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة قد ألقاها أهلها فقال: (زوال الدنيا أهون على الله من هذه على أهلها).

قال الإمام أحمد كما في المنتخب من علل الخلال: هو عندي خطأ.[٥٠]

وقال ابن حبان في المجروحين: " هذا المتن بهذا الإسناد باطل، إنما الناس رووا هذا الخبر عن الزهري، عن عبيد الله، عن عبد الله، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة قال: (أولا انتفعتم بإهابها؟ قالوا: إنها ميتة قال: إنما حرم أكلها) "[٥١].

فهذه العبارة تدل على وجود خطأ في الرواية، وهي قرينة تدل على وجود التداخل بين حديثين وها هما أبو زرعة وأبو حاتم يجليان ذلك مؤكدان على قول الإمام أحمد، فقد سألهما ابن أبي حاتم فقال:

" سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه محمد بن مصعب القرقساني، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيد الله، عن عبد الله، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة قد ألقاها أهلها فقال: (زوال الدنيا أهون على الله من هذه على أهلها) فقالا: هذا خطأ إنما هو أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال: (ما على أهل هذه لو انتفعوا بإهابها) فقلت لهما: الوهم ممن هو قال: من القرقساني " (٥٢).

فلقد تجلى لنا صورة التداخل وأن القرقساني اشتبه عليه الحديثان لتشابه متنيهما، فأدخل متن حديث في متن حديث، وساق لهما أحد الإسنادين، وقد كانت عبارات النقاد غير المباشرة قرينة دالة على التداخل كعبارة ابن حبان مثلا: " هذا المتن بهذا الإسناد باطل " والله اعلم

وهناك أمثلة عديدة دالة على هذه القرائن غير ما ذكرنا (٥٣).

المبحث الثالث : الرجوع إلى أصول المحدثين :

إن الرجوع إلى أصول المحدثين من الوسائل المعينة على كشف العلة وسببها سواء أكانت العلة موضوع البحث أم سواها، فبالرجوع إلى الأصول تعرف هل دخل إسناد في إسناد أو حديث في حديث بسبب تتابع الحديثين في الأصل مثلا، أو تشابه الأسانيد والمتون، أو سواها من الأسباب التي لا تكاد تعرف إلا برؤية الأصول، أو إخبار من رآها من الثقات، وهذا مما يزيد البحث صعوبة، ذلك أن الأصول فيها ما هو حاضر يمكن الرجوع إليه، ومنها ما لا يمكن الوصول إليه، فلا يقطع الباحث بما توصل له من النتائج بناء على ذلك، قال ابن أبي حاتم عن أبيه:" وسمعت أبي وذكر حديثا رواه عمر بن شبة، عن الحسين بن حفص، عن سفيان، عن زيد، عن مرة، عن

عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إنكم محشورون حفاة عراة غرلاً ، وأول من يكسى إبراهيم عليه السلام، وإن ناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال فأقول: أصحابي....)، وذكر الحديث قال أبي:هذا غلط رواه سفيان، عن المغيرة بن نعمان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً ، قال أبو محمد: بلغني أن في كتاب الحسين: عن الثوري، عن زبيد، عن مرة، عن عبد الله في قوله: (اتق الله حق تقاته) وعلى أثره: الثوري، عن المغيرة بن نعمان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (إنكم محشورون) فدخل لعمر بن شبة إسناد الحديث الأول في متن الحديث الثاني "[٥٤].

فاتضح بالرجوع إلى الأصول مكمن العلة وصورتها وسببها الذي احتف بالقرينة؛ ألا وهي التعاقب بين الحديثين، وللرجوع إلى الأصول للكشف عن العلة وتميز صدق الراوي من كذبه وصوابه من خطئه ووهمه.

١ –مثال:

قال الخطيب في ترجمة هشام بن محمد بن أحمد بن علي بن هشام:

قال (يعني هشام بن محمد): حدثنا أبو حفص عمر بن أحمد الكناتني المقرئ ببغداد قال: حدثنا عبد الله بن محمد البغوي، حدثنا علي بن جعد، أخبرنا شريك عن أبي الوقاص العامري عن محمد بن عامر بن ياسر عن أبيه عمار بن ياسر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن حافظي على ابن أبي طالب ليفخران على سائر الحفظة لكينونتهما مع علي بن أبي طالب وذلك أنهما لم يصعد إلى الله تعالى بعمل بسخطه " حدثني الصوري بلفظه قال: حدثنا هشام بهذا الحديث قال الصوري: فوافقته عليه وطالبته بإخراج أصله فوعدني بذلك ثم طالبته بعد ذلك فذكر أنه لم يجده ثم راجعته فيما بعد فذكر أنه اجتهد في طلبه ولم يقدر عليه فقلت له: ولا تقدر عليه أبدا، والذي عند البغوي عن علي بن الجعد محصور مشهور محفوظ لا يزاد

فيه ولا ينقص منه وشيخكم أبو حفص فمن الثقات وأرى لك أن تخط على هذا الحديث ولا تذكره فقال لي: لم تظن بي أني وضعته أو ركبته؟ فقلت: هذا لا يؤمن وإن أحسن الظن بك في ذلك أن يقال: إنه دخل عليك حديث في حديث، وطولبت بالأصل لينظر فيه فلم تقدر عليه، فتوجه عليك فيه الحمل فسكت عني ثم حدث بها بعد ذلك، قلت: وهذا الحديث إنما روي من طريق مظلم عن شريك وهو حديث لا أصل له [٥٥] .

لقد اتضح من كلام الصوري أن من طرق الكشف عن حقيقة علة التداخل الرجوع إلى الأصول فها هو يقول:" إن أحسن الظن بك في ذلك أن يقال: إنه دخل عليك حديث في حديث طولبت بالأصل لينظر فيه".

فلما امتنع عن اظهار أصله الذي من خلاله تزول التهمة عنه إما بالتأكد من ضبطه أو أنه وهم فوقع في صورةٍ من صور الإدخال والخطأ لما امتنع صار متهماً بذلك الحديث، والله أعلم.

٢-مثال آخر:

قال السهمي: " وسئل الدارقطني عن محمد بن غالب تمتام فقال: ثقة مأمون إلا أنه كان يخطئ وكان وهم في أحاديث: منها أنه حدث عن محمد بن جعفر الوركاني، عن حماد بن يحيى الأبح، عن ابن عوان، عن ابن سيرين،عن عمران بن حصين،عن النبي قال:(شيبتني هود وأخواتها) [٥٦]، فأنكر عليه هذا الحديث موسى بن هارون وغيره، فجاء بأصله إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي فأوقفه عليه، فقال إسماعيل القاضي: ربما وقع الخطأ للناس في الحداثة فلو تركته لم يضرك فقال تمتام: لا أرجع عما في أصل كتابي قال حمزة: سمعت أبا الحسن الدارقطني يقول: كان يتقي لسان تمتام، قال أبو الحسن: والصواب أن الوركاني حدث بهذا الإسناد عن عمران بن حصين أن النبي قال: (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)، وحدث على أثره عن حماد بن يحيى الأبح، عن زيد الرقاشي، عن أنس أن النبي قال:

(شيبتني هود) فيشبه أن يكون تمتام كتب إسناد الأول ومتن الآخر وقرأه على الوركاني فلم يتنبه إليه" [٥٧].

ولم يكن ذلك ليعرف لولا الرجوع إلى الأصل ومعرفة ذلك التعاقب ، وقد نقل الدكتور الصياح نقلاً جيداً في التعليق على هذا الموطن يحسن إيراده هنا حيث قال:

"..... وذلك أن من سنن المحدثين وطرائقهم التي ساروا عليها أن المحدث إذا كان صحيح الكتاب، معتنياً بضبطه وسلامته، ثم أنكر عليه حديث فأخرج كتابه كان ذلك دليلاً على صحة روايته، قال أبوداود: سمعت الحلواني يقول: أول من أظهر كتابه روح بن عبادة، وأبو أسامة، قال الخطيب البغدادي: يعني أنهما رويا ما خولفا فيه، فأظهرا كتبهما حجة لهما على مخالفيهما إذ روايتهما عن حفظهما موافقة لما في كتبهما – تاريخ بغداد [٥٨] .

وقال حسين بن حبان:

(قلت ليحيى بن معين: ما تقول في رجل حدث بأحاديث منكرة فردها عليه أصحاب الحديث، إن هو رجع وقال: ظننتها، فأما إذ أنكرتموها عليّ فقد رجعت عنها؟ فقال: لا يكون صدوقاً أبداً ،... فقلت ليحيى: ما يبرؤه؟ قال: يخرج كتابا عتيقا فيه هذه الأحاديث، فإذا أخرجها في كتاب عتيق فهو صدوق، فيكون شبه له وأخطأ كما يخطئ الناس فيرجع عنها) (الكفاية)[٥٩].

بل إن المحدثين جرحوا عدداً من الرواة بسبب تغييرهم أصولهم منهم: سفيان بن وكيع، وعلي بن عاصم وغيرهما، وبعضهم جرح بسبب أنه لقن فغير أصل كتابه، وقد كان يفعل هذا الشيء محمد ابن حميد الرازي فأنكر عليه ذلك، قال أبوحاتم الرازي: سألني يحيى بن معين عن ابن حميد من قبل أن يظهر منه ما ظهر، فقال: أي شيء تنقمون عليه؟ فقلت: يكون في كتابه شيء فنقول: ليس هذا هكذا إنما هو كذا وكذا، فيأخذ القلم فيغيره

على ما نقول، فقال: بئس هذه الخصلة – الجرح والتعديل [٦٠] – وقد جعل يعقوب بن شيبة تغيير الشيخ لما في أصله أشد الأشياء التي سمعها في روح بن عبادة، فقال: (ولم أسمع في روح شيئا أشد عندي من شيء دفع إلى محمد ابن إسماعيل صاحبنا كتابا بخطه نسخت منه –فكان فيه– حدثنا عفان قال: حدثني غلام من أصحاب الحديث يقال له: عمارة الصيرفي أنه كان يكتب عن روح بن عبادة هو وعلي بن المديني، فحدثهم بشيء عن شعبة، عن منصور، عن إبراهيم، قال: فقلت له: هذا عن الحكم؟ قال: فقال روح لعلي بن المديني: ما تقول؟ قال: صدق هو عن الحكم، قال: فأخذ روح قلما فمحى منصور وكتب الحكم، قال عفان: فسألت علي بن المديني– وعمارة معي– فقال: صدق، قد كان هذا) – تاريخ بغداد [٦١] .

فلا ينكر أن يصر محمد بن غالب على ما في كتابه لأنه يرى صحته، وإن كان في واقع الأمر هذه الرواية خطأ كما نبه على ذلك الحفاظ موسى بن هارون، وإسماعيل القاضي وغيرهم، وبين ذلك الدارقطني، ومتى ما كثر هذا الخطأ في كتاب الراوي ونبه وأصر كان ذلك دليلا على عدم ضبطه."[٦٢]

وها هو المعلمي في تنكيله يؤكد هذه الحقيقة فيقول:

" واعلم أن المتقدمين كانوا يعتمدون على الحفظ، فكان النقاد يعتمدون في النقد عدالة الراوي واستقامة حديثه، فمن ظهرت عدالته وكان حديثه مستقيماً وثقوه، ثم صاروا يعتمدون الكتابة عند السماع، فكان النقاد إذا استنكروا شيئاً من حديث الراوي طالبوه بالأصل، ثم بالغوا في الإعتماد على الكتابة وتقييد السماع، فشدد النقاد فكان أكثرهم لا يسمعون من الشيخ حتى يشاهدوا أصله القديم الموقوف به المقيد السماع فيه، فإذا لم يكن للشيخ أصل لم يعتمدوا عليه، وربما صرحوا بتضعيفه فإذا ادعى السماع ممن يستبعدون سماعه منه كان الأمر أشد....."[٦٣].

لقد تبين لنا في هذا المبحث أن الرجوع إلى أصل الشيخ أحد الوسائل المهمة التي اعتمدها المحدثون لكشف العلل والوصول إلى الصواب في الحكم على الحديث، والله أعلم.

المبحث الرابع : تتبع مرويات الراوي :

إن تتبع مرويات الراوي مستخدم عند النقاد منذ القدم لمعرفة مرتبة الراوي ودرجة ضبطه وحفظه، وهل يوافق الحفاظ أم يخالفهم، وما درجة مخالفته، وقد اهتم النقاد بمعرفة روايات كل راوٍ، فإذا جاء الحديث من غير روايته تميز ذلك عندهم، فعرفوا أنه ليس من حديث فلان، بل من حديث فلان، وأن فلاناً أدخل حديث كذا في حديث كذا...، فها هو المزي في تهذيب الكمال في ترجمة محمد بن عقيل بن خويلد ينقل قول الحاكم أبي أحمد الحافظ قال:" حدث عن حفص بن عبد الله بحديثين لم يتابع عليهما، ويقال: دخل له حديث في حديث وكان أحد الثقات النبلاء....، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال: ربما أخطأ حدث في العراق بمقدار عشر أحاديث مقلوبة " (٦٤).

إن هؤلاء النقاد قاموا بتتبع كامل لكل مرويات الرواة، وهذا أحدهم ليخلصوا إلى مثل هذه النتيجة، وتتبع المرويات هي السبيل إلى معرفة حقيقة أحكامهم على أولئك الرواة؛ وعلى هذا: فإنك لا يمكن أن تعرف هذين الحديثين إلا من خلال تتبع مرويات محمد بن عقيل والنظر فيها، ومعرفة الأحاديث التي جانب فيها الصواب، والتي يمكن أن يكون أدخلها في بعضها، فقد ذكر أن الأحاديث التي حدث بها عن حفص بن عبد الله عدد منها لم يتابع عليه وأنهما اثنان ، وأن العلة دخول حديث في حديث ، وأنه حدث في العراق لا في غيرها بعشرة أحاديث ، وأنها من المقلوب، وكل ذلك دليل على دقة هؤلاء النقاد واعتمادهم تتبع مرويات محمد بن عقيل وتصنيفها حسب أسفاره وحسب الرواة عنه وحسب نوع العلة وهكذا بطريقة

احصائية غاية في الابداع ، وقد حاولت تتبع مروياته الموجودة بين أيدينا حتى اهتديت إلى أحد هذين الحديثين الذين لم يتابع عليهما محمد بن عقيل عن حفص بن عبد الله ألا وهو:

حديث ابن وعلة عن ابن عباس قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (أيما إهاب دبغ فقد طهر).

أخرجه مسلم [٦٥] من طريق يحيى بن يحيى عن سليمان بن بلال عن زيد به .

ومن طرق أبي بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد عن ابن عيينة ومن طريق قتيبة عن عبد العزيز، ومن طريق أبي كريب وإسحاق بن إبراهيم كلهم عن وكيع، ووكيع وعمر وأبو بكر عن سفيان به ، وأبو داود [٦٦] من طريق محمد بن كثير عن سفيان به .

وفي الموطأ [٦٧] عن زيد بن أسلم به .

وأخرج الحديث الإمام أحمد [٦٨] عن سفيان عن زيد بن أسلم عن ابن وعلة به و من طريق عبد الرزاق بالإسناد نفسه [٦٩] و عن عبد الرحمن بالإسناد نفس [٧٠].

والحميدي في المسند [٧١] عن سفيان به.

والنسائي في الكبرى كتاب: الفرع والعتيرة باب: جلود الميتة [٧٢] من طريق قتيبة وعلي بن حجر عن سفيان به، والترمذي كتاب: اللباس باب: جلود الميتة إذا دبغت [٧٣] من طريق قتيبة وسفيان وعبد العزيز بن محمد ثم قال عقبه: حسن صحيح وقد روى من غير وجه عن ابن عباس عن النبي نحو هذا .

وابن ماجة كتاب: اللباس باب: لبس جلود الميتة إذا دبغت [٧٤] من طريق أبي بكر عن سفيان به .

وابن حبان في صحيحه كتاب: الطهارة باب: جلود الميتة [٧٥] من طريق عمر بن سعيد بن سنان، عن أحمد بن أبي بكر، عن مالك، عن زيد به ، ومن طريق إسحق بن إبراهيم بن إسماعيل، عن ابن أبي عمر العدني، عن سفيان به .

والدارقطني [٧٦] من طريق سعيد بن محمد الخياط عن ابن أبي مذعور، عن زيد به .

والبيهقي [٧٧] من طريق أبي زكريا وأبي بكر وأبي سعيد، عن أبي العباس، عن الربيع، عن الشافعي، عن سفيان به .

أما الطريق الثانية لهذا الحديث فهو عن ابن عمر رضي الله عنهما:

أخرجه الدارقطني [٧٨] من طريق أبي بكر النيسابوري، عن محمد بن عقيل بن خويلد، عن حفص بن عبد الله، عن إبراهيم بن طهمان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي بلفظ: (أيما إهاب دبغ فقد طهر) ثم قال عقبه: إسناد حسن.

وأخرجه الخطيب [٧٩]: من طريق ابن يعقوب، عن محمد بن نعيم، عن أبي علي الحافظ، عن ابن خزيمة، عن محمد بن عقيل به وذكر أن قطن بن إبراهيم سرقه منه ورواه عن حفص.

وأخرجه أبو الشيخ [٨٠] عن عبد الله بن الحسين، عن ابن عقيل به.

أما الطريق الثالثة فهي عن جابر:

أخرجها ابن عساكر في ترجمة الحسين بن محمد بن أحمد بن صيدرة[٨١] من طريق أبي القاسم علي بن إبراهيم وأبي الفرح غيث بن علي قالا: أنا أبو بكر الخطيب: أخبرني الفرج الطياجيري، نا أحمد بن إبراهيم بن الحسن، نا الحسن بن محمد بن حيدرة قاضي طرابلس، أنا أبو القاسم عبد الرحمن بن جبير بن الأزرق الصوري، نا سفيان بن عيينة عن محمد بن

المنكدر، عن جابر قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (أيما إهاب دبغ فقد طهر).

اتضح من خلال تخريج الحديث أن الطريق الثاني للحديث أو حديث ابن عمر وهمٌ ، ذلك أن هذا المتن غير معروف بإسناد طريق ابن عمر كما ظهر، وإنما هو من رواية ابن عباس كما دلت عليه الروايات الكثيرة، فجعل ابن عقيل أو غيره الإسناد لهذا المتن، وهذا وهم وخطأ، وهي مما استنكر عليه، كما أشار لذلك الذهبي حيث ذكر تفرد ابن عقيل به، وذكر الدارقطني في أطراف الغرائب والأفراد تفرد حفص بن عبد الله عن إبراهيم وتفرد إبراهيم بن طهمان عن أيوب [٨٢]. وقد جاء في قصة أوردها الخطيب وغيره في ترجمة قطن بن إبراهيم أنه روى هذا الحديث عن حفص مستغربا إياه قال الخطيب: أخبرنا ابن يعقوب، أخبرنا محمد بن نعيم، أخبرنا عبد الله بن محمد، عن عبد الرحمن قال: سمعت إبراهيم بن محمد بن سفيان يقول: صار مسلم بن الحجاج إلى قطن بن إبراهيم وكتب عنه جملة وازدحم الناس عليه حتى حدث بحديث إبراهيم بن طهمان، عن أيوب، وطالبوه بالأصل فأخرجه وقد كتبه على الحاشية فتركه مسلم، حدثت عن أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن يحيى المزكي قال: حدثنا محمد بن سليمان بن فارس، حدثني محمد بن عقيل قال: كنت أبني المنارة، وكان قطن بن إبراهيم يعينني فيها فقال لي: يا أبا عبد الله أي حديث لإبراهيم بن طهمان أغرب؟ فقلت: حدثنا حفص بن عبد الله، عن إبراهيم بن طمان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أيما اهاب قد دبغ فقد طهر)، قال: أردده عليّ فرددته عليه مرتين أو ثلاثا حتى حفظه، فلما كان بعد أيام جاءني الحسن بن أحمد بن سليمان فقال: حدثني قطن، حدثني حفص بهذا الحديث فقلت: سبحان الله إنما حفظه عني، قال محمد بن عقيل: ولم يكن حفظ هذا الحديث إلا أنا محمود أخو خشنام فكانت الرقعة مع محمود، هذا حتى مات محمود، ولم يرو الرقعة ولم يسمع ابنه ولا أحد

غيرنا فقلت للحسن: سله من أي كتاب سمع؟ فسأله، فقال: كتاب البركة، فذهبت فجئت بكتاب البركة فأريته الحسن بن أحمد بن سلمان فقال:أين هو؟ فلم يروه، قال محمد بن عقيل: وأنا أحلف بالله وبكل يمين أنه لم يسمعه (٨٣).

وقد نقل المزي أن هذا الحديث أخذه ابن عقيل من الحاشية من كتاب حفص عن ابن طهمان قال: ".....حدثنا عبد الله بن الحسين، ثنا محمد بن عقيل الخزاعي، ثنا حفص بن عبد الله، ثنا إبراهيم بن طهمان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أيما اهاب دبغ فقد طهر)، قال أبو بكر: كتبنا هذا عن ابن عقيل، فصرنا إلى أحمد بن حفص فسأله بإخراج أصل أبيه الذي فيه إبراهيم عن أيوب، فنظرنا فيه فلم نجد هذا فيه، فرجعنا إلى ابن عقيل فقلت: لم نجده فقال: هذا على الحاشية" (٨٤).

فكان هذا الحديث ليس من الأحاديث الأصول في الكتاب وإنما هو حديث في الحاشية، وليس من عمدة الكتاب مما يشعر أن العلة جاءت من قبل محمد بن عقيل الذي تفرد بروايته عن حفص، ولعل حفصاً رواه لا على سبيل صحته عنده بدليل أنه ليس موجوداً في أصل الكتاب، وهو معروف بأنه ثبت في ابن طهمان كما ذكره الذهبي، وعلى هذا فهذا الحديث بهذا المتن هو من رواية ابن عباس فدخل سند حديث ابن عقيل على متن حديث ابن عباس.

والشاهد أن المحدثين وطلاب الحديث لما استغربوا حديثاً كان مردهم إلى أصل قطن بن ابراهيم ومن الأصل عرفوا أن الحديث ليس من أصل الكتاب، وإنما هو في الحاشية، فكان سبباً لتعليق الجناية به، وترك حديثه ، ولم نكن لنعرف هذا الحديث الذي حصل فيه التداخل لولا تتبع المرويات وسبرها، والله أعلم.

النتائج والتوصيات :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد الأمين أما بعد: فقد خلصت في هذا البحث إلى النتائج التالية:

أولاً : الكشف عن علة دخول حديث في حديث له طرق خاصة عند النقاد وله طرق تشارك باقي العلل لاكتشافها، مما يدعو لمزيد العناية بها .

ثانياً : تعاقب الحديثين من أهم القرائن الدالة على دخول حديث في حديث إذ يزيغ بصر المحدث أثناء التحديث فيدخل حديثاً في آخر، ويصعب معرفة ذلك دون الاطلاع على نسخة المحدث.

ثالثاً : تتبع مرويات الراوي ، مع النظر في ترجمته ، وجمع الطرق للحديث الواحد من أعظم ما يعين الباحث لمعرفة الحديث الذي حصل فيه التداخل وفي أي جزء منه ، وما السبب لحصول ذلك التداخل .

رابعاً : تقع هذه العلة من الرواة على مختلف مراتبهم ، فقد مر معنا في البحث وقوع هذه العلة من الثقات ومن غيرهم وهذا دليل على أهمية العناية بهذه العلة بشكل خاص للكشف عن وقوعها حال حصوله .

وبعد الخلوص لهذه النتائج فإني أوصي بما يلي:

١- تخصيص هذه العلة للدراسة والعناية بها وبحثها في الخطط الدراسية لمادة العلل كما هو الحال مع العلل الأخرى لخطورتها وغموضها ، مع التطبيق العملي لطرق كشف العلة السالفة في البحث.

٢- تخصيص دراسة خاصة تبين آثار وقوع هذه العلة على الأحاديث .

٣- دراسة العلاقة بين هذه العلة وغيرها من العلل .

هذا وإني لأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت في هذا البحث والقيام بحق هذا الموضوع الهام وما كان من خطأ فإني أستغفر الله منه وما كان من صواب فللّه المنة والفضل وله الحمد والشكر وصلى الله على نبينا محمد وآله وسلم.

الهوامش :

(١) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح، (معرفة أنواع الحديث الشريف)، حققه نور الدين عتر دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ، ص ٩٠- ٩١.

(٢) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، المعجم الكبير، حققة حمدي السلفي مكتبة العلوم والحكم – الموصل، ط، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م ، ج ٤ ص١٣٧ .

(٣) ابن عدي، عبد الله ، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر بيروت ط٣ ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨م،ج٣ ص١١٨٩.

(٤) الدارقطني ، علي بن عمر ، سنن الدارقطني، تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة – بيروت،ط، ١٣٨٦ – ١٩٦٦ ج١ ص٦٠ .

(٥) الخطيب ، أحمد بن علي ، تاريخ بغداد،تحقبق عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان،ط ١،١٤١٧هـ ، ج ٢ ص٣٦٣ .

(٦) عوض الله ، طارق ،الإرشادات في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات، الناشر : مكتبة ابن تيمية – القاهرة،توزيع : دار زمزم – الرياض، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٨م ،ص٣٧٨،٣٥٧.

(٧) العقيلي ، محمد بن عمرو، الضعفاء الكبير، تحقيق : عبد المعطي قلعجي، بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م ، ج٣ص٢٨٨ رقم (١٢٨٨).

(٨) ابن حنبل ، مسند الإمام أحمد أحمد، مسند الإمام أحمد، حققه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت ط٢ ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م ، ج٦ ص٣٢٤، رقم (٣٧٨٣).

(٩) البزار ، ، أحمد بن عمرو، مسند البزار، البحر الزخار، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، بيروت، المدينة، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم،ط١، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م .، ج١ص٣١٨ رقم (٢٠١٧) .

(١٠) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، المعجم الأوسط، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد،عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة، ط، ١٤١٥هـ ،ج٢١٦٩رقم(١٦١٠).

(١١) العقيلي ، الضعفاء،ج٣ص٢٨٨ رقم (١٢٨٨) .

(١٢) ابن حبان ، محمد ، صحيح ابن حبان، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، ط٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م ، ج١١ص٣٩٩ رقم (٥٠٢٥).

(١٣) ابن خزيمة النيسابوري، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، تحقيق : د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م،ج١ص٩٠ رقم (١٧٦).

(١٤) ابن عساكر، علي بن الحسين، تاريخ دمشق، المحقق علي شيري، بيروت – لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م ، ج ٣٧ص٤٤ رقم (٣٩٥٦) .

(١٥) عبد الرزاق الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، حبيب الرحمن الأعظمي المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٣ ، ج ٨ ص ١٠٨ رقم (١٤٧١٥).

(١٦) العقيلي ،الضعفاء ، ج ٣ ص ٢٨٨ رقم (١٢٨٨).

(١٧) الطبراني، المعجم الكبير ، ج ٩ ص ٣٢١ رقم (٩٦٠٩).

(١٨) الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية، المحقق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت –لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية،ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م ج ٤ ص ٢٧.

(١٩) ابن حنبل ، مسند الإمام أحمد ، ج ٣ ص ٤٩٠ رقم (٢٠٦٠) .

(٢٠) الترمذي ، العلل الكبير ج١ص٤٢ رقم (٢٣).

(٢١) الطبراني ،المعجم الكبير ج١٠ص٢٧٣ رقم(١٠٦٤٣)

(٢٢) البيهقي ،أحمد بن الحسين ، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق : محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة- مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. ج١٠ص٢٢ رقم (١٩٥٧٣) .

(٢٣) ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، حققة بشار معروف، دار الجبل، بيروت ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م ،ج ١ ص ٣٥٧ رقم (٤٢٦) .

(٢٤) ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، ج ١ ص ٩٠ رقم (١٧٥) .

(٢٥) الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ – ٢٠٠٠ م ، باب ما جاء في إسباغ الوضوء ، ج ١ ص ١٩٠ .

(٢٦) النسائي،أحمد بن شعيب، سنن النسائي الكبرى،الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت،ط١، ١٤١١ هـ – ١٩٩١م ،الأمر بإسباغ الوضوء ج١ص٩٤ رقم(١٣٨).

(٢٧) الترمذي، سنن الترمذي الترمذي أبو عيسى، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر،ط٢، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م، باب ما جاء في كراهية ان تنزي الحمير على الخيل ، ص٤٨٧رقم (١٧٠١) .

(٢٨) ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، باب الأمر بإسباغ الوضوء ، ج١ص٩٠ رقم (١٧٥).

(٢٩) ابو داوود ، سليمان بن الأشعث ، سنن أبي داود، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط، د. ت.، باب قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر ، ص١٤٩ رقم (٨٠٣) .

(٣٠) الطبراني ، المعجم الكبير ، ج ١١ ص ١٥٥ رقم (١١٣٤٤) .

(٣١) الطبراني ، المعجم الأوسط ، ج٢ص١٢٥رقم(١٤٦١).

(٣٢) المزي، يوسف بن الزكي، تهذيب الكمال، تحقيق : د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت ط١، ١٤٠٠ – ١٩٨٠،ج١٥ص٢٥١.

(٣٣) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الفصل للوصل المدرج في النقل، تحقيق محمد مطر الزهراني، الرياض – دار الهجرة، ط، ١٤١٨هـ .ج ٢ ص ٨٠١، ٨٠٢ ، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق : خليل الميس، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ج ١ ص ١٣٢ رقم (١٩١).

(٣٤) الخطيب البغدادي، الفصل للوصل المدرج في النقل ج ٢ ص٨٠٠–٨٠٣ .

(٣٥) ابن عساكر، تاريخ دمشق ج ٦ ص ٢٤٥.

(٣٦) ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، دار الفكر – بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .ج ٧ ص ٤٠٥.

(٣٧) ابن أبي حاتم، عَبد الرحمن بن محمد الرازي ،علل ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي ج ٥ ص ٥٣٢ رقم (٢١٦٥).

(٣٨) البزار ، مسند البزار ، ج ٥ ص ٣٨٩ رقم (٢٠٥٣) .

(٣٩) المزي، تهذيب الكمال ج ٢٦ ص ١٢٩ رقم (٥٤٧٣).

(٤٠) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت،ط٣، ١٤٠٧ هـ– ١٩٨٧م كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه،،ج٤ ص١٩١٩ رقم (٤٧٣٩).

(٤١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ج ٤ ص ٢٥٥ رقم (١٠٩٠).

(٤٢) المصدر السابق ج ٦ ص ٢٣٢ رقم (١٧٠٥).

(٤٣) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، لسان الميزان، تحقيق : دائرة المعرف النظامية – الهند، بيروت– مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٣، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م ج٦ص١٩٥.

(٤٤) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة – بيروت ط، ١٣٧٩هـ ، كتاب الأضاحي باب قول النبي صلى اللَّه عليه وسلم لأبي بردة: "ضح بالجذع من المعز ولن تجزي عن أحد بعدك" ج١٠ص١٤.

(٤٥) البيهقي، أحمد بن الحسين، سنن البيهقي الكبرى، كتاب المدبر، باب المدبر جواز بيعه متى شاء مالكه.....، ج١٠–ص٣١١ رقم (٢١٣٤١).

(٤٦) النسائي ج ٨ ص ٣٠٥ رقم (٥٦٢٨) كتاب الأشربة، النهي عن نبيذ الدباء والمزفت، وابن ماجة ج ٢ ص ١١٢٧ رقم (٣٤٠٤) كتاب الأشربة، باب النهي عن نبيذ الأوعية، وذكره الترمذي في العلل ج ٢ ص ٢٢٠ رقم (٣٦١) .

(٤٧) الترمذي ج ٣ ص ٢٣٧ رقم (٨٨٩) كتاب الصوم، باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج، والنسائي ج ٥ ص ٢٥٦ رقم (٣٠١٦) كتاب

مناسك الحج، فرض الوقوف بعرفة، وابن ماجة ج ٢ ص ١٠٠٣ رقم (٣٠١٥) كتاب المناسك، باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع،قال شعيب: إسناده صحيح في تحقيق المسند ج ٤ ص ٣٠٩ رقم (١٨٧٩٦).

(٤٨) الترمذي، محمد بن عيسى، العلل الصغير، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، بيروت–لبنان، دار إحياء التراث العربي،ج١–ص٧٥٩.

(٤٩) العقيلي، أبو جعفر محمد ، ضعفاء العقيلي ،ج١ص١١٧ رقم (١٣٨).

(٥٠) ابن قدامة المقدسي، عبد الله بن أحمد ، المنتخب من العلل للخلال، حققه طارق بن عوض الله، دار الراية – الرياض، ط١، ١٤١٩–١٩٩٨،ج ١ ص ٢ رقم (٤).

(٥١) ابن حبان، محمد، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق : محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط٢، ١٤٠٢هـ ، ج ٢ ص ٢٣١.

(٥٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ج ٥ ص١٧٣ رقم (١٨٩٧).

(٥٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب ج ٥ ص٥١ رقم(٩٧)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ج٦ ص١٨ رقم(١٥٦٤).

(٥٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث ج ٥ ص ٥٣٢ رقم (٢١٦٥) .

(٥٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ج ١٤ ص ٤٨ رقم (٧٣٩١) .

(٥٦) الدارقطني، علي بن عمر، سؤلات حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق : موفق بن عبد الله بن عبد القادر الناشر : مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م ج ١ ص ٧٤ رقم (٩) وبين أن الحديث معلول .

(٥٧) المصدر السابق ص ٧٤–٧٧ رقم (٩). والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ج ٣ ص ١٤٣ رقم (١١٧٦).

(٥٨) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج ٨ ص ٤٠٢ .

(٥٩) الخطيب، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق : إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة ، ص ١١٨ – ١١٩ .

(٦٠) ابن أبي حاتم ، عَبد الرحمن بن محمد الرازي، الجرح والتعديل، تحقيق : مصطفى عبد القادر، بيروت – دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٢٧١ هـ – ١٩٥٢ م . ، ج ٧ ص ٢٣٢ .

(٦١) الخطيب ، تاريخ بغداد ، ج ٨ ص ٤٠٣ .

(٦٢) الصيّاح، د.علي بن عبد الله، بحث أحاديث تعظم الربا على الزنا دراسة نقدية، دار ابن الجوزي ط١ ١٤٣٠هـ، ص١٢٤.

(٦٣) المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق وتعليق : محمد ناصر الألباني– زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان،ط٢، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م، ج١، ص٣٣٩.

(٦٤) المزي، تهذيب الكمال ج ٢٦ ص ١٢٩ رقم (٥٤٧٣).

(٦٥) مسلم، مسلم بن حجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، كتاب الحيض باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ج ١ ص ٢٧٧ رقم (٣٦٦) .

(٦٦) أبو داود ، سنن أبو داود ، كتاب اللباس باب في إهاب الميتة ج ٢ص ٤٦٤ رقم (٤١٢٣) .

(٦٧) مالك ، الموطأ ، أبواب: السير باب دباغ الميتة ج ٣ ص ٤٩٤ رقم (٩٨٤).

(٦٨) ابن حنبل ، مسند الإمام أحمد ، ج ٣ ص ٣٨٢ رقم (١٨٩٥).

(٦٩) المصدر السابق ج٤ ص٢٥٤ رقم (٢٤٣٥).

(٧٠) المصدر السابق ، ٢٧٣/٥ رقم (٣١٩٨).

(٧١) الحميدي، عبد الله بن الزبير أبو بكر، مسند الحميدي، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر : دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي – بيروت، القاهرة ط، د.ت. ج ١ ص ٢٢٧ رقم (٤٨٦).

(٧٢) النسائي ، السنن الكبرى ، كتاب: الفرع والعتيرة باب: جلود الميتة ج٣ ص ٨٣ رقم (٤٥٦٧).

(٧٣) الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب: اللباس باب: جلود الميتة إذا دبغت ج ٤ ج٢٢١رقم (١٧٢٨).

(٧٤) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، كتاب: اللباس باب: لبس جلود الميتة إذا دبغت ج ٢ ص١١٩٣رقم (٣٦٠٩).

(٧٥) ابن حبان ، صحيحه ابن حبان ، كتاب: الطهارة باب: جلود الميتة ج ٤ ص١٠٣ رقم (١٢٨٧).

(٧٦) الدارقطني ، سنن الدارقطني ، كتاب: الطهارة باب: الدبغ ج ١ ص ٤٦ رقم (١٧).

(٧٧) البيهقي ، أحمد بن الحسين، معرفة السنن والآثار، عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية و دار والوعي و دار قتيبة، كراتشي بباكستان وحلب و دمشق، ط١ ١٤١٢هـ، ١٩٩١م . باب: الآنية ج ١ ص ١٥٣ رقم (١٢٣) .

(٧٨) الدارقطني ، سننه الدارقطني ، كتاب: الطهارة باب: الدباغ ج ١ ص ٤٨ رقم (٢٤).

(٧٩) الخطيب ، تاريخ بغداد ج ١٢ ص ٤٧٦.

(٨٠) ابن حيان، عبد الله بن محمد، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، تحقيق : عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة – بيروت،ط٢، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م. ج ٤ ص ٤٢.

(٨١) ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، ترجمة الحسين بن محمد بن أحمد بن صيدرة ج ١٤ ص ٢٩١.

(٨٢) المقدسي، أبي الفضل محمد بن طاهر، أطراف الغرائب والأفراد، المحقق : محمود محمد محمود، الناشر دار الكتب العلمية، ط١٤١٩،١هـ – ١٩٩٨م،ج٣ص٤٣٧ رقم (٣١٩٠).

(٨٣) الخطيب، تاريخ بغداد ،ج ١٢ ص ٤٧٦ رقم (٦٩٤٨).

(٨٤) المزي ، تهذيب الكمال ج٢٣ص٦١٣ رقم (٤٨٨٣).

المصادر و المراجع :

- البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت،ط٣، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.
- البزار، أحمد بن عمرو، مسند البزار، البحر الزخار، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، بيروت، المدينة، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم،ط١، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م .
- البيهقي، أحمد بن الحسين، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق : محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة- مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- معرفة السنن والآثار، عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية و دار والوعي و دار قتيبة، كراتشي بباكستان و حلب ودمشق، ط١ ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.
- الترمذي، محمد بن عيسى، علل الترمذي الكبير، تحقيق : صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي، الناشر : عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية،، مكان النشر : بيروت، ط، ١٤٠٩هـ .
- الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر،ط٢، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥ م
- –، العلل الصغير، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون،، دار إحياء التراث العربي،بيروت–لبنان، ط،د.ت.
- ابن أبي حاتم، عَبد الرحمن بن محمد الرازي، علل الحديث، تحقيق : الدكتور سعد بن عبد الله الحميد،
- عَبد الرحمن بن محمد الرازي، الجرح والتعديل، تحقيق : مصطفى عبد القادر، بيروت – دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٢٧١هـ – ١٩٥٢ م .

- ابن حبان، محمد ، صحيح ابن حبان، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة،بيروت –لبنان، ط٢، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م .
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق : محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط٢، ١٤٠٢هـ .
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، دار الفكر – بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- لسان الميزان، تحقيق : دائرة المعرف النظامية – الهند، بيروت– مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٣، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة – بيروت ط، ١٣٧٩هـ
- الحميدي، عبد الله بن الزبير أبو بكر، مسند الحميدي، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر : دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي – بيروت، القاهرة ط، د.ت.
- ابن حنبل، أحمد، مسند الإمام أحمد، حققه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت ط٢ ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- ابن حيان، عبد الله بن محمد، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، تحقيق : عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة – بيروت،ط٢، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م.
- الخطيب، أحمد بن علي، الفصل للوصل المدرج في النقل، تحقيق محمد مطر الزهراني، الرياض – دار الهجرة، ط، ١٤١٨هـ .
- تاريخ بغداد ، تحقيق عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط١،١٤١٧هـ
- الكفاية في علم الرواية، تحقيق : إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة .
- الدارقطني، علي بن عمر ، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي ، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، الناشر : مكتبة المعارف – الرياض ط١ ،١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .
- سنن الدارقطني، تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة – بيروت،ط، ١٣٨٦ – ١٩٦٦

- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م .
- أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط، د. ت.
- الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية، المحقق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية،ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح، (معرفة أنواع الحديث الشريف)، حققه نور الدين عتر دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- الصيّاح، علي بن عبد الله، بحث بعنوان المنهج السليم في دراسة الحديث المعل، على شبكة الانترنت
- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، المعجم الكبير، حققة حمدي السلفي مكتبة العلوم والحكم – الموصل، ط، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م .
- المعجم الأوسط ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد،عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة، ط، ١٤١٥هـ.
- عبد الرزاق ، مسند عبد الرزاق ، مصنف عبد الرزاق ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي – بيروت ،ط٢ ، ١٤٠٣
- ابن عدي، عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر بيروت ط٣ ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- ابن عساكر، علي بن الحسين، تاريخ دمشق، المحقق علي شيري، بيروت – لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م .
- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى، ضعفاء العقيلي، دار المكتبة العلمية – بيروت ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- عوض الله، طارق، الارشادات في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات، الناشر : مكتبة ابن تيمية – القاهرة، توزيع : دار زمزم – الرياض، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٨م .
- ابن قدامة المقدسي، المنتخب من العلل للخلال، حققه طارق بن عوض الله، دار الراية – الرياض، ط١، ١٤١٩–١٩٩٨،
- ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، حققة بشار معروف، دار الجبل، بيروت ط١، ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م
- المزي، يوسف بن الزكي، تهذيب الكمال، تحقيق : د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت ط١، ١٤٠٠ – ١٩٨٠ .
- النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي الكبرى، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت،ط١، ١٤١١ هـ – ١٩٩١م .
- مالك، مالك بن أنس، موطأ مالك – رواية محمد بن الحسن، تحقيق: د. تقي الدين الندوي، دار القلم – دمشق، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩١ م.
- مسلم ، مسلم بن الحجاج ، صحيح مسلم ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ط،د،ت.
- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني .
- المقدسي، أبي الفضل محمد بن طاهر، أطراف الغرائب والأفراد، المحقق : محمود محمد محمود، الناشر دار الكتب العلمية، ط١،١٤١٩هـ –١٩٩٨م.